

Distr.: General
19 January 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

البند ٢٨ (أ) من جدول الأعمال

النهوض بالمرأة: النهوض بالمرأة

مذكرة شفوية مؤرخة ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام
من البعثة الدائمة لبيلاروس لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية بيلاروس لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة وتتشف بأن تحيل إليه طيه القرار الذي اتخذ في المؤتمر الدولي المعني بمباشرة المرأة للأعمال الحرة بوصفها عاملاً من عوامل التنمية المستدامة، الذي عقد في مينسك في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ (انظر المرفق).

وترجو البعثة الدائمة ممتنة تعميم هذه المذكرة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٢٨ (أ) من جدول الأعمال.



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ الموجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لبيلاروس لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

القرار

نحن، المشاركون في المؤتمر الدولي المعنون "مباشرة المرأة للأعمال الحرة بوصفها عاملاً من عوامل التنمية المستدامة"، الذي عُقد في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ في مينسك في إطار أسابيع التنمية المستدامة لعام ٢٠١٧، التي يُيسّر عن طريق برنامج دعم بيلاروس التابع للحكومة الاتحادية الألمانية ومشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعماً للمنسق الوطني المعني بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز دور البرلمان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وقد استمعنا إلى العروض المقدمة والآراء والمعلومات التي جرى تبادلها فيما يتعلق بالمسائل قيد المناقشة،

وقد أحطنا علماً بالخبرات العملية وبتنتائج البحوث في هذا الميدان،

وقد أعدنا تأكيد تطلّعنا إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

نعرب عن تقديرنا للجهود التي بذلها كل من المنسق الوطني المعني بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومجلس الجمهورية التابع للجمعية الوطنية لجمهورية بيلاروس، والأكاديمية الوطنية للعلوم في بيلاروس، ومعهد الاقتصاد التابع للأكاديمية الوطنية للعلوم في بيلاروس، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج دعم بيلاروس التابع للحكومة الاتحادية الألمانية، واتحاد النساء البيلاروسيات، في تنظيم وعقد المؤتمر،

ونتفق على ما يلي:

- تُبرز أهداف التنمية المستدامة أولويات جمهورية بيلاروس فيما يتعلق بتحسين السياسات الاجتماعية والاقتصادية؛
- إن المساواة بين الجنسين شرط مسبق ضروري لتحقيق التنمية المستدامة ولا بد منه لإعمال حقوق الإنسان وضمان العدالة الاجتماعية؛
- تشكل طائفة متنوعة من الصكوك والنهج والدروس المستفادة الوطنية التي تأخذ في الاعتبار خصوصيات الأقاليم ومصالح المجتمعات المحلية مورداً بالغ القيمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلد وأقاليمه.

وخلص المشاركون في المؤتمر إلى الاستنتاجات التالية:

يمكن تحقيق الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في بيلاروس من خلال تطبيق سياسة تراعي الفوارق بين الجنسين على نحو متسق من أجل تهيئة بيئة تستطيع فيها المرأة أن تحقق كامل إمكاناتها؛

لتحقيق الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي، يجب إعطاء الأولوية لتطوير علاقات السوق وإقامة قطاع الأعمال باعتباره أحد المحركات الرئيسية لنمو الدخل بالنسبة لسكان البلد؛

يتوقف التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، في سياق المسائل قيد المناقشة، على نشر التكنولوجيات الرقمية، واعتماد نهج جديدة لإدارة اقتصادات البلد وأقاليمه، واستحداث مبادرات تجارية محلية مبتكرة؛

يمكن تحقيق الهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بتخفيض أوجه التفاوت في أقاليم البلد ومدنه ومستوطناته الريفية من خلال تنفيذ سياسة إقليمية فعالة تشجع العمل الحر وتعزز روح المبادرة، ومن خلال توسيع نطاق الدور الذي تضطلع به الوكالات الحكومية المحلية وهيئات الحكم الذاتي؛ من شأن التعاون الفعال بين الوكالات الحكومية والسلطات المحلية والبرلمان ومنظمات المجتمع المدني وقطاع الأعمال والمنظمات الدولية، فضلاً عن تعبئة المجتمع المدني، أن يتيح بلوغ الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة.

وفيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، يوصي المشاركون في المؤتمر بما يلي:

ينبغي أن تطبق مبادئ المساواة بين الجنسين على نطاق واسع في المسائل المتعلقة بالتنمية والإدارة؛ ينبغي أن يدرج هدف تحقيق المساواة بين الجنسين في الوثائق الاستراتيجية التي تنظم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جمهورية بيلاروس؛

ينبغي تحديث المشاريع الرامية إلى توسيع نطاق فرص العمل المتاحة للمرأة وإيجاد وظائف تمكّن المرأة من تحقيق كامل إمكاناتها؛

ينبغي أن يُمنح الدعم الحكومي لضمان تحسين سبل حصول المرأة على الأدوات المالية اللازمة لتطوير الأعمال التجارية وإعمال مبادرات تنظيم المشاريع؛

ينبغي اتخاذ تدابير معززة من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين داخل الأسرة؛

ينبغي اعتماد تشريعات معززة للقضاء على جميع أشكال العنف المنزلي؛

ينبغي توفير الدعم الإعلامي اللازم للترويج لأفكار المساواة بين الجنسين؛

ينبغي إيجاد آليات قانونية تشترط إجراء تقييمات جنسانية للوثائق الاستراتيجية الرئيسية وبرامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وينبغي إجراء هذه التقييمات؛

ينبغي أن تدمج أدوات الميزنة المراعية للاعتبارات الجنسانية على الصعيدين الوطني والمحلي من أجل ضمان المساواة الفعلية بين الرجل والمرأة؛

ينبغي إجراء حوار عام شامل لمناقشة القضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين بغرض الحصول على تعليقات من جميع الجهات صاحبة المصلحة في المجتمع.

وفيما يتعلق بدعم مباشرة المرأة للأعمال الحرة في البلد وأقاليمه، يوصي المشاركون في المؤتمر بما يلي:

ينبغي تشجيع النساء على السعي إلى الاشتغال بالأعمال الحرة ومزاولة أنشطة تنظيم المشاريع؛ ينبغي أن تتاح وسائل فعالة لدعم الأعمال التجارية الجديدة، بما في ذلك القروض المتناهية الصغر والدعم المادي والخدمات الاستشارية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ ينبغي تحرير النشاط الاقتصادي، وينبغي تبسيط إجراءات إنشاء وتشغيل المشاريع التجارية، وينبغي تخفيض التكاليف المرتبطة بالمشاريع؛ ينبغي اعتبار مباشرة المرأة للأعمال الحرة هدفا من أهداف السياسة الوطنية التي تشجع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ ينبغي مساعدة المصارف البيلاوسية على تنفيذ برامج خاصة لتوفير التمويل للمشاريع التجارية التي تملكها نساء؛ ينبغي اتخاذ التدابير الكفيلة بتحفيز الاهتمام بتنمية قدرة المرأة على مباشرة الأعمال الحرة لدى رؤساء الوكالات الحكومية المحلية؛ ينبغي تطوير التعليم في مجال الأعمال التجارية وتوفير الدعم بالمعلومات للأنشطة التي تضطلع بها المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، ولا سيما كليات إدارة الأعمال (حاضنات الأعمال التجارية) حيث يمكن للمشتغلات بالأعمال الحرة أن يتعلمن بناء مشاريع ناشئة مبتكرة؛ ينبغي إنشاء نظام للقروض المتناهية الصغر مؤاتٍ لتمكين المرأة من بدء المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتطويرها؛ ينبغي وضع وتنفيذ برامج ومشاريع لتنمية قدرة المرأة على مباشرة الأعمال الحرة، بما في ذلك على مستوى الدولة؛ ينبغي تعزيز عملية جمع الإحصاءات الجنسانية على الصعيد الوطني عن طريق إدراج عدد النساء والرجال الذين يشاركون في أنشطة مباشرة الأعمال الحرة؛ ينبغي إنشاء وتعزيز صورة إيجابية للمشتغلات بالأعمال الحرة، كما ينبغي توظيف وسائل الإعلام بفعالية للمساهمة في هذا الجهد.

وفيما يتعلق بمبدأ الشراكة والتعاون بين القطاعات، يوصي المشاركون في المؤتمر بما يلي:

ينبغي وضع آلية لشراء الخدمات الاجتماعية على الصعيدين الوطني والمحلي؛ ينبغي زيادة الاستفادة من آليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛ ينبغي الاستعانة بمنظمات المجتمع المدني والمجموعات المحلية المعنية بالمصلحة العامة والروابط المنشأة لهيئات الحكم الذاتي المحلية من أجل تعزيز التعاون فيما بين مقاطعات البلد وأقاليمه؛ ينبغي دعم أنشطة منظمات المجتمع المدني وتنميتها في إطار تعزيز التنمية المستدامة؛ ينبغي تشجيع زيادة المشاركة في اتخاذ القرار على الصعيدين الوطني والمحلي؛

ينبغي تعزيز الحركة النسائية بنشاط على الصعيد الوطني، وتوسيع نطاق الشراكات القائمة بين منظمات المجتمع المدني والوكالات الحكومية؛

ينبغي إنشاء شبكة نسائية بالتحالف مع منظمات المجتمع المدني وقطاع الأعمال والسلطات الحكومية، بما في ذلك السلطات المحلية والممثلون البرلمانيون؛

ينبغي للموظفين الحكوميين الذين يقدمون خدمات استشارية وإعلامية بشأن المسائل المتصلة بتعزيز مباشرة الأعمال الحرة، بمن فيهم المسؤولون العاملون في الهيئات التنفيذية والإدارية المحلية، أن يتلقوا تدريباً منتظماً.

وفيما يتعلق بتطوير القدرة على تنظيم المشاريع الاجتماعية في البلد وأقاليمه، يوصي المشاركون في المؤتمر بما يلي:

ينبغي النظر إلى المشاريع الاجتماعية على أنها آلية فعالة للاستثمار الاجتماعي؛

ينبغي تعزيز نظام الدعم والمشاريع الاجتماعية على الصعيد الوطني وفي الأقاليم، وينبغي القضاء على القيود المفروضة على تنميتها؛

ينبغي تعزيز صورة إيجابية للمشاريع الاجتماعية لتشجيع الاستثمار في مشاريع الأعمال التجارية الاجتماعية؛

ينبغي للحكومة أن تعتمد استراتيجية لتطوير المشاريع الاجتماعية في بيلاروس، وتحديد الأولويات الوطنية ومجالات الأنشطة المحتملة المناسبة للمشاريع الاجتماعية وأن تضع معايير لتصنيف الأعمال التجارية الاجتماعية؛

ينبغي تعميم مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات والنُهُج المسؤولة اجتماعياً لإعادة هيكلة الأعمال التجارية؛

ينبغي لمنظمات المجتمع المدني والوكالات الحكومية أن تضاعف جهودها في مجال تنفيذ نظام حكومي لشراء الخدمات الاجتماعية.